الثابت والمتحوّل في التركيب النحوي في ضوءِ اعتذار النحويين بـ (إصلاح اللّفظ)

أ. م. د. محمود حمود عراك
جامعة واسط – كلية التربية

ملخّص البحث:

تعدّدت أساليبُ التقديرِ والتأويلِ عند النحويين العرب ، ومن هذه الأساليب ما أَسمَوه بـ(إصلاح اللّفظ) ، وهو أسلوبٌ سَلكَهُ النحويون من أجلِ المحافظةِ على قواعدِ الصناعةِ اللّفظية ونسبوا ذلك إلى العرب . فما حقيقة ما نسبوه ؟ وهل كانت العرب فعلاً تُصلح من ألفاظها بناءً على أقيسة وأحكام النحويين ! أم هو من وهم وتخيّلات النحويين ؟ هذا ما سيكشف عنه البحث من خلال تناول الثابت والمتحوّل في التركيب النحوي ، ونعني بالثابتِ هنا ما جاء فيه بناءُ الجملةِ مطابقًا لما قَعّدَ له النحويون وما رسموه من قواعدِ الصناعةِ اللّفظية . أمّا المتحوّلُ فنعني به ما جاء من كلام العرب مخالفًا لتلك الصناعة اللّفظية لأغراضٍ معنويةٍ ودلاليةٍ ، وبرجوعهِ عن طريق التأويل إليها بما اصطلحوا عليه بإصلاح اللّفظ.

Abstract

There are many methods of appreciation and interpretation among the Arab grammarians, and these methods what they called (reform of the word), a method used by grammarians to maintain the rules of verbal industry and attributed it to the Arabs. What is the truth of what they attributed? Did the Arabs really fit their words based on the values and rulings of the grammarians! Or is it an illusion and imagination of grammarians? This is what the research will reveal through dealing with the

التمهيد:

لقد بَذلَ علماءُ العربيةِ ولاسيّما الأوائلِ منهم جهدًا كبيرًا في استقراءِ كلامِ العربِ ثُمّ حَصرِهِ وضَبطِهِ ضمن قواعدَ استنبطوها وفقًا لهذا الاستقراء . ومهما تكُن الوسائلُ التي اتّبعوها في تقعيد تلك القواعدِ ، وفَرزِ ما تراكمَ من هذا المُستَقرأ ، فقد كانت غايتُهم أن يُؤسّسوا لِلُغةٍ يسودُها النظامُ لِحفظِ الكلامِ العربي من الفوضى واللّحنِ والفسادِ ، الذي تسرّبَ إليه نتيجةً لأسبابٍ معروفةٍ أفاض في ذكرها الباحثون . ولكن تشدَّدَ النحويون في تحكيمِ قوانينهِم وأقيسَتِهِم ولاسيّما البصريين منهم ، فقد ضيّقوا على العربيّةِ واسعًا ، وفاتَهم أنّ اللّغةَ شبيهةٌ بالكائنِ الحيّ الذي يَنشَطُ اجتماعيا ، ويتكيّفُ مع التطوّرِ والتجديدِ ، وأنّ هذه اللّغة تَخضَعُ لعواملَ وظروف معيّنة تتأثّرُ بها ، ولا يمكن التحكّمُ بها وإخضاعُها لتلك العللِ والأقيسةِ . أمّا الكوفيون فكانوا أكثرَ تحرّرا في احترامهم للسماعِ ، وأوسعَ روايةً ، وعلى الرغم من احتفائِهم بالسّماعِ فإنّهم قد توسّعوا في القياسِ أيضا ، فكانوا أحيانًا يأخذون بالقياسِ النظري حين لا يجدون شاهدًا[١] والقياسُ الذي أخذ به النحويون ، البصريون منهم والكوفيون . على اختلافِ مقدار الأخذ . وعُدَّ أصلاً من أصول هذا العلم ، كان الغرضُ منه إخضاعَ ما جاء مخالفًا للقاعدةِ التي اطّردت في جميعِ البابِ . فسلطةُ القياسِ حتَّمت أنّ ما قيس على كلامِ العربِ فهو من كلامِ العرب ، وأنّ " تبيين صوابُ الكلامِ من خَطَئِهِ على مذهبِ العربِ بطريقِ القياسِ "[٢] وكلّ ما خالف القياس تأوّلوه ، فإن أعيَتهُم الحيلةُ في تأويلهِ نعتوه بالشاذّ أو النادرِ أو القليلِ . وتعدّدت أساليبُ التقديرِ والتأويلِ عندهم فمن هذه الأساليب ما أسمَوه بـ(إصلاح اللّفظ) ، وهو أسلوبٌ سَلكَهُ النحويون من أجلِ المحافظةِ على قواعدِ الصناعةِ النحويةِ ، بعد إزالةِ ما لَحِقَ باللّفظ من قبحٍ وفسادٍ يحصلُ غالبًا بسببِ مخالفتِهِ قواعد الصناعةِ اللّفظيةِ في بناءِ الجملةِ .

mean what came from the words of the Arabs, contrary to that verbal industry for moral and semantic purposes, and by turning to it by interpreting what they put to it by reforming the word.

fixed and the transformative in the grammatical structure. In other words, here we find the syntax in line with what the grammatical grammar and the grammatical rules of industry have set. As for the convert, I

بحسب تَصَوُّراتِهم . فيعودُ بعد التقديرِ والتأويلِ مستقيمًا جاريًا على قواعدَ تلك الصناعة [٣] وبيّن ابن جني (ت٣٩٢هـ) الغايةَ منهُ بعد أن أفردَ له بابًا أسماه (بابٌ في إصلاح اللّفظِ) إذ يقول : " اعلم لمّا كانت الألفاظُ للمعاني أزمَّةً وعليها أدلّة ، وإليها موصِّلة وعلى المرادِ منها مُحَصِّلة ، عُنيت العربُ بها فأولَتها صدَراً صالحًا من تثقيفِها وإصلاحِها" [٤] . وقد أشار إلى هذا المعنى كثيرٌ من النحويين[٥] فالأمر يتعلّق باللّفظ وإصلاحهِ لا بالمعنى على وفق توصيفِ ابن جنّي . ولابدّ من الوقوفِ هنا عند كلمتي (تثقيف) و (إصلاح) اللّتين وردتا في نصّ ابن جني ، وهما موضعُ عنايةِ العرب بألفاظها كما ذكرَ ذلك ، فـ(التثقيفُ) المراد منه لغةً (الحَذَق) يُقال : ثَقِفَ الشيء ثَقفا وثِقافا وثُقوفةً : حَذَقَهُ ، ورجلٌ ثَقفٌ وَثَقِف: حاذقٌ فَهِم . وتثقيفُ الرماح تسويتُها[٦] أمّا الإصلاحُ فهو نقيضُ الإفسادِ يقال: أصلَحَ الشيءَ بعد فساده : أقامَهُ[٧] وكلتا اللّفظتين تدلاّن على تقويم الكلامِ وتسويتهِ ممّا لَحِقَ به من خَلَلٍ ، فلا يبتعدُ معناهما لغويًا عمّا ذكرناه آنفا من معنى لِما أُصطلُح عليه (بإصلاح اللّفظ) أي : إزالة ما فيه من قُبحٍ وفسادٍ لمخالفتِه قواعدَ الصناعةِ اللّفظية في اعتقاد النحويين . ولكن كلتا اللّفظتين اللّتين نسبَهما ابنُ جنّي للعرب في توخّي العناية بألفاظها تستوجبان توفّر الإرادةِ في الفعلِ ، فهل كانت العربُ في عصور الفصاحةِ والتي تكلّمت بالفطرة وعلى السليقةِ تعي مواضعَ القُبحِ والفساد في مخالفةِ الصناعة اللّفظيةِ التي قعّدَ لها النحويون ؟ فتُصلح ألفاظَها لتكون مُتّسقةً مع تلك القواعد . أم هو من وهمِ وتخيّلِ النحويين في نسبة ذلك إلى العربِ للمحافظة على قواعدِهم وتأويلِ ما جاء مخالفًا لها؟ ولا أُريد أن أنفيَ هنا عنايةَ العربِ بألفاظِها ، واختيارَ اللّفظِ الذي هو أخصُّ بالمعنى ، وأكشَفُ عنه وأتّم له ، وأحرى بأن يَكسبَهُ نُبلًا ويُظهرُ فيه مزيةً كما يقول الجرجاني (ت٤١٧هـ)[٨] وربّما هذا هو ما أرادتهُ العرب من إصلاح لفظها لأنّه وعاءٌ للمعنى ، فجاءت عنايتُهم بالألفاظ وإصلاحها من هذا الجانب لا ما نُسب إليها من إصلاحه لمخالفته الصناعة اللّفظية التي أقرّها العلماء ، والغريب أنّ هذا ما أكّده ابن جني نفسه في موضع آخر بقوله : " .. فأوّل ذلك عنايتها بألفاظها فإنّها لمّا كانت عنواناً لمعانيها وطريقًا إلى إظهارِ أغراضِها ومراميها أصلحوها ورتّبوها ، وبالغوا في تحبيرها وتحسِينها ليكون ذلك أوقع لها في السَّمع وأذهب بها في الدلالة على القصد ألا ترى أنَّ المثَلَ إذا كان مسجوعًا لَذَّ لسامعهِ فَحَفِظَهُ... فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسَّنوها ، وحَمَوا حَواشيها وهذَّبوها ، وصقلوا غُروبَها وأرهفوها فلا تَرَيَنَّ أنّ العناية إذ ذاك إنّما هي بالألفاظ ، بل هي عندنا

خدمة منهم للمعاني وتنويه بها وتشريف منها "[٩] فالمبالغة في تحبير الألفاظ وتحسينها ، وحماية الحواشي منها وتهذيبها ، وصقل غُروبها وإرهافها ، كلّ هذا غايتهُ المعنى ؛ لتوفيرِ وعاءٍ صالحٍ لحمله . أمّا قضية المعنى الوظيفي للألفاظ والموقع الإعرابي الذي جاء مخالفا لأقيسة العلماء فأصلحته العرب مع توفّر الإرادة في ذلك فهو أمرٌ آخر . وهذا التدافع بين المعنيين أي بين ما أراده العلماء من إصلاح اللّفظ ونسبوه للعرب وما أرادته العرب نفسها من ذلك . كلّ هذا دعاني إلى أن أُشَكّكُ بما نسبه العلماء للعرب من إصلاح لفظها لمخالفته أقيستهم وقواعدهم على افتراض توفرّ إرادة الفعل لديها . وهذا ما سيكشف عنه البحث إن شاء الله بعد أن اختار الثابت والمتحوّل في التركيب النحوي عنوانًا له . ونعني بالثابتِ هنا ما جاء فيه بناءُ الجملةِ مطابقًا لما قَعّدَ له النحويون وما رسموه من قواعدِ الصناعةِ اللّفظية ويستَمِدُّ حجّيّتَه من تلك القواعد التي تَصالَحَ عليها جمهورُ النحويين . أمّا المتحوّلُ فنعني به ما جاء من كلام العرب مخالفًا لتلك الصناعة اللّفظية لأغراضٍ معنويةٍ ودلاليةٍ ، وبرجوعهِ عن طريق التأويل إليها بما اصطلحوا عليه بإصلاح اللّفظِ . وقضيةُ الثابتِ والمتحوّلِ قد شَمِلَت أبوابَ النحو جميعَها إذ لا تجدُ مسألةً إلاّ وفيها أكثر من رأي ؛ لأنّ اللّغةَ لا يُمكن التحكّمُ بها وفقًا لمقاييس النحويين ، فليس من طبيعة اللّغاتِ الخضوعُ للقياس لأنّ " لها نظامها الذي تسيرُ عليه ، ومنطقها الخاصّ بها ، فهي ظاهرةٌ اجتماعيةٌ شأنها شأن أيّة ظاهرة في هذا الكون ..كما أنّها تتطوّر كما تتطوّر حياةُ المخلوقات ، تنمو وتتوسّع ، وتنشأ كلماتٌ واستعمالاتٌ جديدةٌ ، وتموتُ كلماتٌ وتُترك استعمالات ، ويحدثُ في كلماتها تحويرٌ وتغييرٌ تدريجيٌّ لا يُفطن إليه إلاّ على المدى الطويل "[١٠] كما أنّه لا يوجد منهجٌ معيّنٌ ثابتٌ في الاستشهادِ بالشواهدِ والقياسِ عليها ، سار عليه النحويون . البصريون منهم والكوفيون بدلالة كثرة الخلاف في المسائل النحوية[١١] فالخلاف "طويل جدًّا بين النحاة وقد يكون خلافًا في كلّ مسألة "[١٢] ولعلّ المقامَ يضيقُ في التّعرّضِ لكلّ هذا لذا انحصرَ اهتمامُ البحثِ بما نصّ عليه النحويون (بإصلاح اللّفظ) وموضوعهُ واسعٌ وقد دخل في كثيرٍ من الأبوابِ النحويةِ لتسويغِ مطابقةِ ما جاء مخالفًا لأقيستهم ، لهذا اختارَ البحثُ أمثلةً منه ممّا يخصّ التركيب النحوي ، راعى فيها التنوّعَ والإيجازَ ؛ لضيقِ مساحةِ البحثِ ، فتوزّعَ على أربع فِقرات جاءت متتابعة ، هي : التحوّلُ في رتبةِ المبتدأِ والخبرِ ، والابتداءُ بالنكرة ، وما سدّت فيه الحالُ مسدّ الخبر، والقولُ بتركيب (كأنَّ) . وبعد فأرجو أن تجد هذه الإلماعة طريقها إلى الباحثين علّها

تكون نافذةً يطلّون من خلالها من أجل تهذيب وتشذيب بعض ما شاب لغتنا الجميلة وتخليصها من التكلّف في التقدير والتأويل ، الذي ربّما لجأ إليه علماؤنا الأجلاّء من أجل غاية تعليمية لغير العرب ممّن دخل الاسلام وأراد تعلّم لغة القرآن . فأرجو أن يكون عملي هذا خالصًا لخدمة لغتنا ، وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أُنيب .

١. التحوّلُ في رتبةِ المبتدأ والخبر:

نصّت المدوّنةُ النحويةُ على وجوبِ حِفظِ المراتبِ الإعرابيةِ في التركيب النحوي إلاّ ما استثنته من ذلك بسبب جملة من الأغراض ، فممّا قرّرته أنّ الأصل في المبتدأ هو التقديم ، والأصل في الخبر هو التأخير ؛ لأنّ " الخبر وصفٌ في المعنى للمبتدأ فاستحقّ التأخير كالوصف" [١٣] واستثنت من ذلك مواضعَ أوجبت فيها تقديمَ الخبر ، ومواضعَ أجازت فيها ذلك ، ومواضعَ جاءت مطابقةً لما قرّروه من وجوب تأخير الخبر[١٤] إلاّ أنّ هذه المدوّنة نقلت عدم الاتّفاقِ بين العلماءِ في بعض المواضع المتعلّقة برتبةِ المبتدأ والخبر فانقسموا إزاءها فريقين: الأوّلُ رأى ضرورةَ الأخذِ بظاهرِ اللّفظِ للمحافظة على مراتبِ الألفاظِ من جهة الموقع الإعرابي واحترام الثابت المنصوص عليه من أنّ الأصل في المبتدأ التقديم . والآخر: الذي رأى ضرورةَ التحوّل عن الثابت مستفيدًا ممّا أجازته المدوّنة نفسها من تقديم الخبر لتمسّك هذا الفريق بالمعنى . ومن هذه المواضع ما جاء في قوله تعالى : { إنّ الّذين كفروا سواءٌ عليهِم أأنذرتَهُم أم لم تُنذرهُم لا يُؤمنون} [البقرة:٦] ومثله قوله تعالى:{سواءٌ علينا أَجَزِعنا أم صبَرنا}[ابراهيم :٢١] وما جاء في قولنا: سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ . فقد أعربَ الفريقُ الأول من العلماء (سواءٌ) مبتدأ والمصدر المؤوّل من (ءأنذرتهم) في الآية الأولى ومن (أَجَزِعنا) في الآية الثانية ومن (أقمتَ) في القول هو الخبر ، والتقدير على التوالي : سواءٌ عليهم إنذارُك وعدمُ إنذارك ، وسواءٌ علينا جزَعُنا وصَبرُنا، وسواءٌ عليَّ قيامُكَ وقعودُك . وقد نُسب رأي الفريق الأول إلى المبرّد (ت٢٨٥هـ)[١٥] وقال به الزجاجُ (ت٣١٠هـ) وأبو علي الفارسي(ت٣٧٠هـ) ومكّي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) وآخرون[١٦] ورأى المعترضون من الفريق الثاني أنّ هذا الرأي مدفوعٌ من جهتين[١٧]: الأولى: أنّ سواء نكرة ، وأنّ الإنذار في الآية الأولى ، والجَزَع وما عُطف عليه في الآية الثانية ، والقيام وما عُطف عليه في القول ، فيهما الألفُ واللاّمُ وإذا اجتمعَ النكرةُ والمعرفةُ لم يكن الخبرُ إلاّ النكرة ، والمبتدأ إلاّ المعرفة ؛ لأنّ المبتدأ محكومٌ عليه ، والمحكومُ عليه يجب أن يكون معروفًا ، والخبرُ حُكمٌ والحُكمُ مجهولٌ لابدّ من معرفته لتحقيق الفائدة للمخاطب . الأخرى : أنّ جملة (ءأنذرتهم) و(أجزعنا) في

الآيتين ، وجملة (أقمتَ) في القول ، لا يمكن وقوعُها أخبارًا لخلوّها من ضميرٍ ظاهرٍ أو مقدّرٍ يعودُ على المبتدأ . يقول ابن الشجري(ت٥٤٢هـ) معترضا على إعراب (سواءٌ) مبتدأ في قولنا : سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ " وكيف يكون قولك: (أقمتَ) خبرًا لسواء وهو جملةٌ خاليةٌ من عائد إلى (سواء) ظاهرٍ أو مقدّر"[١٨] . ولم يكن ما ردّ به أصحابُ الرأي الأول على المعترضين ينهضُ دليلاً على صحّة ما ذهبوا إليه . فردّهم عن الإشكال الأول بأنّ النكرة خُصّصت بالوصف وهو الجارّ والمجرور ، أو بما تعلّقا به من اسم أو فعل ظاهر أو مقدّر ، فقَرُبت من المعرفة فصحّ الابتداء بها ، ترجيح بلا مرجّح ؛ لأنّ في الكلام ما يصحّ الابتداء به وهو المصدر المؤوّل لأنّه معرفة[١٩] . ولم يكن أبو علي الفارسي موفّقًا في جوابه عن الإشكال الآخر ؛ فكلامه مملوء بالتكلّف والتشبّث بالثابت من الصناعة اللّفظية وحِفظِ مراتبِ الألفاظ ، حين جعل الكلامَ محمولًا على المعنى إذ يقول : " كما جاز أن يُحمل المبتدأ على المعنى فيُجعل خبرهُ ما لا يكون إيّاه في المعنى ، ولا له فيه ذكر ، كذلك جاز في الخبر؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما يحتاج أن يكون صاحبَه في المعنى ، فما جاز في أحدِهما من خلافِ ذلك جاز في الآخر ، وذلك قولهم : تسمعُ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه ، ألا ترى أنّ (خيرٌ) خبر عن تَسمع ، وكما أُخبر عنه كذلك عُطفَ عليه في قولهم: تَسمعُ بالمُعيديّ لا أن تراهُ ، والفعل لا يُعطف عليه الاسم كما لا يُخبر عنهُ، إلاّ أنّ المعنى لمّا كان على الاسم استُجيز في الإخبار عنه والعطفِ عليه " [٢٠] فسواءٌ في نظر أبي علي مبتدأ في اللّفظ ، وهو في المعنى خبرٌ ، كما هو المفهوم من ظاهرِ كلامهِ . فأيّ تناقض بعد هذا ، وأي حذلقة بذل فيها غايةَ الجهد لا لشيء إلاّ من أجل الحفاظ على قواعد الصنعة اللفظية وحفظ مراتب الألفاظ . أمّا ما ذهب إليه من مجيء (خيرٌ) خبرًا عن الفعلِ (تَسمعُ) في المثل الذي ساقه فهو مردود؛ فـ (تَسمعُ) مبتدأ وهو في تأويل (سماعُك) وقبله (أن) مقدّرة والّذي حسّن حذف (أن) من (تَسمع) ثبوتها في (أن تراه)[٢١] . أمّا السُهيلي(ت٥٨١هـ) فكان أكثرَ حذلقةً وأشدّ تكلفًا من أبي علي في محاولته حفظ قواعد الصناعة اللفظية ، حين اعتلّ لعدم وجود الرابط في جملة الخبر في الآية موضع البحث بتماثل سواء التي تفيد المساواة مع الفعل (لا أبالي) في عدم المبالاة وذهب إلى أنّ المبالاة من أفعال القلوب ، وأفعال القلوب تُلغى إذا وقعت بعدها الجملُ المُستفهم عنها أو المؤكّدة باللّام ، ولكن لا تُلغى حين يُذكر فاعلُها في اللّفظ أو المعنى ، فتكون حينئذٍ في موضعِ المفعولِ بالعلم ، فإذا ثَبَت هذا فسواءٌ مبتدأ

في اللّفظ و(عليهم) مجرور في اللّفظ وهو فاعل في المعنى المتضمَّن في مقصود الكلام إذ إنّ سواء بمعنى لا أبالي التي فيها فاعل ، فصارت الجملةُ الاستفهامية في معنى المفعول بفعلٍ من أفعال القلوب ، وعلى هذا لا يَلزم أن يكون فيها ضميرٌ يعود على ما قبلها ؛ إذ ليس قبلها في الحقيقة إلاّ معنى فعل يعمل فيها ، وكيف يعودُ ضميرٌ من المفعول على عامله[٢٢] والغريب أنّه لم يعتلّ أحدٌ من أصحاب هذا المذهب بمثل ما اعتلّ به ، فلا يخفى ما فيه من فلسفة وصنعة متكلّفة تنأى عنها اللغة . وأعربَ أصحاب الفريق الثاني (سواءٌ) خبرًا مقدّما والمصدر المؤوّل من الجملة الفعلية بعده مبتدأ مؤخّر ، والتقدير عندهم في الشواهد التي ذكرناها على التوالي هو : إنذارُك وعدمهُ سواءٌ عليهم ، و جَزَعُنا وصبرُنا سواءٌ علينا ، و قيامُك وقعودُك سواءٌ عليَّ . وصحّ الإخبار بـ(سواء) عن الاثنين لأنّه مصدر بمعنى الاستواء ، والمصدر يقع على القليل والكثير . وتبنّى هذا الرأي أغلبُ النحويين ومنهم : عبد القاهر الجرجاني والزمخشري في أحد قوليه ، وابن الشجري ، وابن يعيش، وابن الحاجب ، وابن مالك وابن هشام ، وغيرُهم [٢٣] . وانطلقَ أصحابُ هذا الرأي من حقيقةِ أنّ تغييرَ الرتبةِ بمواقعِ الألفاظِ وتحوّلها في الجملةِ يخضعُ للنواحي المعنويةِ والدلاليةِ . يقول عبد القاهر الجرجاني في هذا المعنى : " إنّ الألفاظ إذا كانت أوعيةً للمعاني ، فإنّها لامحالة تتبعُ المعاني في مواقعها ، فإذا وجبَ لمعنى أن يكون أولًا في النفس ، وجب للّفظ الدّال عليه أن يكون مثله أولًا في النُطق " [٢٤] فالغايةُ من الإعراب هو المعنى فهو تابعٌ له وليس العكس ، ولِلّهِ درُّ صاحب المقتصد حين يُجسّد هذه الجدلية مدافعًا عن الرأي الثاني ومُبطلًا ما خالفه في قولنا (سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قَعدتَ) بقوله: " وأيضًا فإنّ الحسَّ يشهد بأنّ (سواءٌ) خبر ، لأنّ معنى الخبر مُتَصَوَّر منه وهو الاستواء ، ومعنى المُخبَر عنه مُتَصَوَّر في القيام والقعود كما أنّك إذا قلتَ : القيامُ والقعودُ مستويان عليَّ ، كان كذلك . ويدخل على من جعل (سواء) مبتدأ أن يقول في قولك : (سواءٌ عليَّ زيدٌ وعمرٌو) إنّ زيدًا وعمرًا ليسا بمبتدأين ، وإنّ المبتدأ (سواءٌ) ، وهما خبرٌ عنه ، وذلك دفع الظاهر " [٢٥] فالحسّ الذي ذكره صاحب المُقتصد ما هو إلاّ إدراك المعنى بالفطرة وبالسليقة ، إذ لابدّ للإعراب من التوافق مع المعنى ، وما تَمثَّل به لدحض الرأي الأول حجّة بالغة على أصحابه في دفع الظاهر. ولا يقدح في الرأي الثاني اعتراض الفارسي ومن تابعه من أنّه ليس في الكلام مُخبَرٌ عنه باعتبار أنّ الفعلَ دائمًا خبرٌ لا مُخبر عنه ، فلا يصحّ الإخبار عنه في هذا الكلام[٢٦] أقول لا يقدَح لأنّ العرب يميلون في مواضعَ من كلامهِم

مع المعاني ميلًا بيّنًا ، وهذا من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللّفظ إلى جانب المعنى ، كما ذكر ذلك الزمخشري (ت٥٣٨هـ)[٢٧] . فصحَّ الابتداء ههنا بالجملة لأنّها " مؤوّلة مع حرف الاستفهام بالمصدر المعرفة .. فوزان ذلك وزان الجملة الواقعة مع (أن) و (ما) كقولك: أن تُحسِن خيرٌ لك . فكما صحّ وقوع هذه الجملة مع (أن) و (ما) مبتدأ لكونه مُتَأوّلا بمصدر معرفة صحَّ وقوع هذه الجملة أيضا مبتدأ لوقوعها موقع المصدر المعرفة في المعنى "[٢٨] ولا يقدح فيه الاعتراض الآخر لأبي علي الفارسي أيضًا من أنّ ما قبل الاستفهام لا يكون داخلًا في حيّزه فلا يكون الخبر عمّا في الاستفهام متقدّما عليه ، فالواجب عنده تقديم المبتدأ المشتمل على الاستفهام[٢٩] وهذا مردودٌ بتحكيمِ المعنى ، وليس اللّفظ ؛ لأنّ موضعَ الفائدة هو الخبر ، والشكّ إنّما وقع في استواء الإنذارِ أو عدمهِ في الآية الكريمة الأولى لا في الإنذار نفسه . ولفظ الاستفهام لا يمنع من ذلك ، إذ المعنى على التحقيق والتعيين لا على الاستفهام الحقيقي وإنّما الهمزة هنا مستعارة للتسوية[٣٠] بل لا يوجد استفهام البتّة لا من قبل المتكلّم ولا غيره[٣١] . فلو قُدّم (ءأنذرتهم) لتوهّم السامع أنّ المتكلّم مُستفهِم حقيقةً ، وذلك مأمونٌ بتقديم الخبر (سواءٌ) فكان ملتزَماً [٣٢] وعلى الرغم من تضعيف كثير من العلماء الرأي الأول كما أوضحنا ذلك آنفا ؛ لتغليبه جانب اللفظ على جانب المعنى الذي في ضوئه يجب أن يكون توجيه الإعراب ، وما تكلّفه أصحابُ هذا الرأي في الدفاع عن رأيهم حفاظًا على الثابتِ ممّا قرّروه من حِفظِ مراتب الألفاظ ولو على حساب المعنى ، نجد من العلماء من يلتمس لأصحابه العذر ويصف ما ذهب إليه أصحابه بأنّه من إصلاح اللفظ ، يقول ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) : " أمّا إعراب اللّفظ فقالوا: (سواءٌ) مبتدأ، والفعلان بعده كالخبر، لأنّ بهما تمام الكلام وحصول الفائدة، فكأنّهم أرادوا إصلاح اللّفظ وتوفيته حقّه "[٣٣] ولا أدري ما المقصود بإصلاح اللّفظ هنا وتوفيته حقَّه عند ابن يعيش ؟ هل هو ما بيّناه في بداية البحث من إزالة ما في اللّفظ من قبحٍ وفسادٍ لمخالفته الصناعة اللّفظية وهو ما يدلّ عليه معنى الإصلاح ؟ فأين هي المخالفة في الرأي الثاني الذي يرجّحه الحسُّ والذوقُ اللّغوي ، وجاء في سياق توافقِ الإعراب والمعنى . وهو ما رجّحه أغلبُ النحويين ، وعزّزوه بالأدلّة الواضحة البعيدة عن التعسّف والتكلّف كما بيّنا ذلك آنفا . أم أنّ معنى إصلاح اللّفظ وتوفيته حقّه هو لَيّ عُنق الكلام للمحافظة على الصناعة اللّفظية حتّى لو كان ذلك على حساب المعنى ورشاقة الأسلوب ! فهذا لَعَمري تعسّفٌ وإجحاف . من هنا يبدو لي اضطراب مفهوم إصلاح اللفظ عند النحويين في هذه المسألة لتناقضه

مع الغاية التي ذكرها ابن جني من إيلاء العربِ صدرًا صالحًا من ألفاظها بالتثقيف والإصلاح . فهل تُصلحُ العربُ ممّا جاء متساوقًا مع الفطرة ، وحُسن المعنى وتوافق الإعراب معه ؟ أرى أنّ نسبة ذلك إلى العرب فيها من التّعسّفِ والتجنّي ما لا يخفى . وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك أوجهًا إعرابيةً أُخر أجازها بعض العلماء في (سواء) تتعارض مع مفهوم إصلاح اللّفظ ، وتقترب من الرأي الثاني في عدم انضوائه تحت هذا المفهوم والقول به ، أعرَضَ عنها البحثُ لرجاحة الرأي الثاني والاستغناء به عن هذه الأوجه[٣٤] .

٢. الابتداءُ بالنكرة :

من الثابتِ في المدوّنة النحوية أن لا يُبتدأ بنكرةٍ لأنّها مجهولةٌ ، والحكمُ على المجهولِ لا يُفيدُ غالبًا ، فالأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفةً والأصلُ في الخبر أن يكون نكرةً فلو " أخبرتَ عن النكرةِ في الإيجاب مقدَّمة فقلت : رجُلٌ عندكَ ، كنت قد أخبرتَ عن منكورٍ لا يُعرف ، وإنّما ينبغي أن تُقدّم المعرفة ، ثمّ تُخبر عنها بخبر يُستفاد منه معنى منكور ، نحو : زيدٌ عندكَ ، ومحمدٌ منطلقٌ.."[٣٥] وهذا ملحوظٌ فيه مراعاة المخاطب ؛ لأنّ الغرضَ من الإخبارِ هو إفادةُ المُخاطبِ بما هو مجهولٌ عنده ، فيُنزّل منزلةَ المُتكلّم في معرفةِ الخبر . إلاّ أنّ هذه المدوّنة قد تتحوّل عن الثابت فتُجيز الابتداءَ بالنكرةِ في مواضعَ مخصوصةٍ ، وكان الضابطُ الذي عوّلت عليه هو حصولُ الفائدة ، وبما أنّ الاهتداء إلى ذلك لا يتحصّل لكلّ أحدٍ ، لذا فهناك من اختصر هذه المواضع ، وهناك من توسّع فيها . ومن هذه المواضع أن يكون المبتدأُ نكرةً ، والخبرُ ظرفاً أو جاراً ومجرورًا ، ولا مسوّغ للابتداء بالنكرة إلاّ تقديم الخبر . واشترطت تلك المدوّنةُ أن يكونَ كلٌّ من الظرف والجار والمجرور مختصّين ، والمقصود بذلك أن يُضافا إلى ضميرٍ لكي يصحَّ الإخبارُ بهما . وهناك شواهدُ كثيرة تمثّلت بها المدوّنةُ النحويّةُ ، فممّا كان الخبرُ المقدّمُ ظرفًا قوله تعالى: {ولدينا مزيدٌ }[ق:٣٥] وقولهم : عندك مالٌ ، وممّا كان الخبر فيه جارّا ومجرورًا قوله تعالى : {وعلى أبصارهم غشاوةٌ}[البقرة:٧] وقولهم : عليكَ دَينٌ . وحَصَرَ ابنُ جني ما أجازته المدوّنةُ النحويةُ في التحوّلِ من الثابتِ هنا باللّفظ فاعتذر له (بإصلاح اللّفظ) ، ولم يتطرّق إلى المعنى ، الذي ربّما كان سببًا لهذه الإجازة لأغراض تتعلّق بملابسات الكلامِ ، ومراعاةِ المُخاطبِ خوف اللّبس عليه ، كما سنعرف ذلك لاحقاً . يقول ابن جني : " ومن ذلك أيضاً قولهم : لكَ مالٌ وعليكَ دينٌ ، فالمال والدَّين هنا مبتدآن ، وما قبلهما خبرٌ عنهما ، إلاّ أنّك لورُمت تقديم المبتدأ في هذه الأمثلة في المكانِ المقدّرِ لهما لم يَجُز ، لقُبحِ الابتداءِ بالنكرةِ في الواجب ، فلمّا جفا ذلك

في اللّفظ أخّروا المبتدأ وقدّموا الخبر ، وكان ذلك سهلاً عليهم ، ومُصلحًا لما فَسدَ عندهم وإنّما كان تأخرُه مُستحسَنًا من قبل أنّه لمّا تأخَّر وقعَ موقعَ الخبرِ ، ومن شروط الخبر أن يكونَ نكرةً ، فلذلك صَلُح به اللّفظُ وإن كنّا قد أحطنا علمًا بأنّه في المعنى مبتدأ..."[٣٦] فجفاءُ اللّفظ وفسادُهُ لمجيئهِ نكرةً وهو مبتدأ سببٌ لإصلاحه ، فأخّروه ليقعَ موقعَ الخبرِ ، الذي من شروطه أن يكون نكرةً مع علمهم أنّه مبتدأ ، وقدّموا الخبرَ فنجا اللّفظ من الإفسادِ وصلحَ بذلك . ولو تأمّلنا كلامَ ابن جني المذكور آنفا لاتّضحّ لنا أمران: الأوّل : أنّ تقديمَ الخبر جاء لإصلاح اللّفظ بسبب مجيء المبتدأ نكرة ، والحقيقة خلاف ذلك ؛ فلا مدخلية لها بإصلاح اللّفظ ، إنّما تتعلّق بالمعنى . فالتقديم دائمًا غرضه المعنى ولا علاقة له بالبنية الشكلية[٣٧] حتّى يكونَ سببًا لإصلاح اللّفظ يقول المبرد(ت٢٨٥هـ) " كلّ ما صَلَح به المعنى فهو جيّد ، وكل ما فسَدَ به فهو مردودٌ "[٣٨] فتقديمُ الخبر هنا ليس كما ذهب إليه ابن جني وعدد من العلماء ، من أنّ ذلك حَصَلَ لإصلاحِ اللّفظ وحِفظ قواعد الصناعة اللّفظية ، بل وجبَ التقديمُ لرفع اللّبس عن المخاطَب ، ودفعِ توهّم إرادة الصفة . يقول عبد القاهر الجرجاني بعد أن جعلَ تقديمَ الخبرِ لازمًا هنا مبيّنا العلّة في ذلك : " وذلك أنّهم لو قالوا : مالٌ عندي لجازَ أن يُظنّ أنّ (عندي) صفةٌ للمال وأنّ الخبرَ مُقَدَّمٌ كقولكَ : مالٌ عندي حَسَنٌ ، وما أشبه ذلك ، فلمّا كان كذلك قُدِّم الخبرُ تقديمًا يقرُبُ من اللّازم لِيَرتَفعَ اللّبسُ ، لأنَّ الصفة لا تتقدَّم على الموصوف . ألا ترى أنّك إذا قلت : مررتُ بمالٍ عندكَ ، لم يجُز أن تُقدّم عندكَ على مالٍ فتقول : مررتُ بعِندك مالٌ ، كما أنّك إذا قلت: مررتُ بِرجُلٍ حَسَنٍ ، لم يجُز أن تقول: مررتُ بِحَسَنٍ رجُلٍ فتُقدّم الصفة على الموصوف "[٣٩].

فالمسألةُ أكبرُ من إصلاحِ اللّفظِ لعلاقتها الصميمة بالمعنى ، ورفع اللّبس عن المخاطب ، فهي تنحو منحًا وظيفيًا في الكَشفِ عن الروابط بين اللّفظ ومعناه وعلاقته بدلالات التركيب من تقديمٍ وتأخيرٍ وغيره . وقد أكّد ابن هشام(ت٧٦١هـ) هذه الحقيقة التي أشار إليها الجرجاني بقوله : " إنّما وجب التقديم هنا لدفع توهّم الصفة "[٤٠] . وأشار إليها الأزهري (ت٩٠٥هـ) بقوله : " والتقديم إنّما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة "[٤١] . لأنّ " النكرة تطلبُ الظرفَ والجارّ والمجرور والجملة ، لتختصّ بها ، طلباً حثيثًا ، فلو تأخّر الخبرُ لَتُوهّم أنّه صفة ، لأنّ الجملةَ وشبهها بعد النكرات صفات ، فالتُزم التأخير دفعًا لهذا الإلباس "[٤٢] وقد أشار إلى ذلك ابن مالك في ألفيته بقوله :

ونحوُ عندي دِرهمٌ ولي وطر
مُلتزمٌ فيه تأخّر الخبر[٤٣]

الأمرُ الآخرُ الّذي يُلاحظُ في كلامِ ابن الجني المذكور آنفا : أنّ ظاهر كلامه يوحي أنّ تقديمَ الخبر له دَخلٌ في تسويغ الابتداء بالنكرة ، وفي ضوء ذلك نَسبَ للعرب إصلاح اللّفظ هنا وبنى عليه اعتقاده . والتحقيق أنّ المُسوّغ للابتداء بالنكرة أن يُخبَر عنها بظرفٍ مختصّ ، وهو الضابطُ الذي عوّلت عليه المدوّنةُ النحويةُ كما ذكرنا ذلك في بداية البحث ، حتى تتحقّق الفائدة ، أمّا التقديم فهو لدفع توهّم الصفة وإلباسها بالخبر كما بيّنا . يقول الجرجاني " وتقول : عندي مالٌ ، فيكون مالٌ مبتدأ مع كونه نكرة ، لأجل حصول الاختصاص في الخبر ، إذ كلّ واحدٍ لا يعلمُ أنّ عندك مالًا ، ويلزم في هذا النحو تقدّم الخبر على المبتدأ [٤٤] فاشتراط ابن جني التقديم في الخبر يوهم أنّ له مدخلًا في التخصيص ؛ وهذا مدفوع بما ذكرناه من سبب تقديم الخبر وعلاقته بالمعنى . وبناء على ذلك رأى ابن هشام أن تُدرس هذه المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر فذاك موضعها وليس موضعها مسوّغات الابتداء بالنكرة [٤٥] وخلاصة القول في هذه المسألة أنّ ما نُسب للعرب فيها من إصلاحِ لفظٍ بسبب جفاء اللفظ وفساده ، هو من وهم قائليه ، فلا جفاء ولا فساد في اللفظ ، بل الذي دعا لوجوب تقديم الخبر هو مراعاة حال المخاطب ، ودفع توهّم الصفة وإلباسها في الخبر ، والذي ساعد على ذلك مجيء المبتدأ نكرة ، والإخبار عنه بظرف أو جارّ ومجرور مختصّين .

٣ـ ما سدّت فيه الحالُ مسدّ الخبر:

من الثابت في المدوّنة النحويةِ أنّ لكلّ مبتدأٍ خبرًا ، فإن تحوّل الكلامُ العربيّ الفصيحُ عمّا قرّرته تلك المدوّنة ، وَوَرَدَ فيه مبتدأٌ بلا خبر ، تَحايلت تلك المدوّنة على ردّه إلى الثابت ، فَعَملَت على إيجادهِ بالتقديرِ والتأويلِ . على اختلاف المذاهب في ذلك . وإن كان المعنى تامّا من دون الخبر ، ملتزمةً بما تصالحت عليه من أقيسة . فذهبت إلى أنّ الخبرَ مضمرٌ ، فارتكبت في سبيل ذلك جملة من الحذوف متكلّفةً تقديره ليتساوق مع ما قرّرته الصناعة اللّفظية . ومن شواهد ذلك ما ذكرته في مواضع حذف الخبر وجوبًا ، فيما كان المبتدأ فيه مصدرًا صريحًا ، عاملًا في اسمٍ مُفسِّرٍ لضميرٍ ذي حالٍ ، وقد سدّت الحالُ مسدَّ الخبر ، وأغنت عن ذكرهِ ، ولا يصحّ أن تكون هذه الحال خبرًا ، نحو قولهم : ضَربي زيدًا قائمًا . فـ(ضَربي) مبتدأ وهو مصدرٌ مضاف إلى فاعله ، وزيدًا مفعوله ، وقائمًا حال من ضميرٍ يفسّره (زيد) وهذه الحال لا يصحّ جعلها خبرًا عن (ضربي) ؛ لأنّ الخبر وصفٌ في المعنى ، والضرب لا يوصف بالقيام . أو يكون المبتدأُ اسمَ تفضيلٍ مضافًا إلى المصدر المذكور ، ومثّلت له بقولهم: أكثرُ شُربي السَّويقَ ملتوتًا ، فـ(أكثر) اسمُ تفضيلٍ مبتدأ ، مضاف إلى مصدرٍ

عاملٍ في اسمٍ مفسّرٍ لضميرٍ ذي حالٍ لا يصحّ كونها خبرًا عنه [٤٦] . فالكلام في هذه الأساليب النحوية والأمثلة المذكورة عليها تامّ المعنى من دون ذكر الخبر ، وهو ما نصّت عليه المدوّنة النحوية ، غير أنّها وبحكم الصناعة النحوية رأت أنّه لا مندوحةَ من وجود الخبر ، ظاهرًا أو مقدّرًا ؛ لأنّ القياس يقتضيه لذا لابدّ من النظر إلى اللّفظ وإصلاحهِ . يقول ابن يعيش في بيان ذلك " أمّا قولهم : ضَربي زيدًا قائمًا ، فهي مسألة فيها أدنى إشكال يحتاج إلى كشف وذلك أنّ المعنى : ضربتُ زيدًا قائمًا ، أو أضربُ زيدًا قائمًا فالكلامُ تامّ باعتبار المعنى ، إلاّ أنّه لابدّ من النظر إلى اللّفظ وإصلاحه ، لكون المبتدأ فيه بلا خبر"[٤٧]. فاستنفر علماء المدوّنة النحوية جهودهم في إيجاد الحلّ ، وتقدير خبرٍ صالحٍ للمبتدأ يحفظ للصناعة النحوية ثباتها ، إلاّ أنّهم اختلفوا في ذلك على جملة من المذاهب لم يسلم أيسرُها من التكلّف في التقدير ، المبني على أكثر من حذفٍ في التركيب . فقدّره جمهور البصريين بـ(إذ كان) إن أُريد الماضي ، و(إذا كان) إن أُريد المستقبل ، فيكون الخبرُ ظرفَ زمانٍ متعلقًا بمحذوف ، والتقدير : ضربي زيدًا حاصلٌ إذ كان قائمًا ، وإذا كان قائمًا . فـ(حاصلٌ) خبرٌ و(إذ) و (إذا) ظرفٌ للخبر مضاف إلى (كان) التامّة ، وفاعلها مستترٌ فيها عائدٌ على مفعول المصدر ، و(قائمًا) و (ملتوتًا) حالان من الضمير المستتر في كان [٤٨] واشترطوا في كان المقدّرة أن تكون تامّةً ؛ إذ لو كانت الناقصة لكان (قائمًا) و(ملتوتًا) في المثالين خبرُ كان ، فتبقى الحاجة قائمة إلى تقدير خبر للمبتدأ [٤٩] وكان تقدير الخبر عند الكوفيين والأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) أخفّ تكلفًا ، وأقلّ حذفًا ، فقدّره الكوفيون بـ(حاصلٌ) بعد الحال من دون تقدير (إذ كان) و(إذا كان) فقالوا تقديره : ضَربي زيدًا قائمًا حاصلٌ ، وأكثرُ شُربي السَّويقَ ملتوتًا حاصلٌ ، وقدّره الأخفش بمصدر مضاف إلى صاحب الحال أي: ضربي زيدًا ضَربُهُ قائمًا ، و أكثرُ شُربي السَّويقَ شربُهُ ملتوتًا . ورُدّ مذهب الكوفيين من جهة اللّفظ لأنّه ليس في تقديرهم ما يسدّ مسدّ الخبر، فمقام الخبر عندهم بعد الحال ، وليس بعدها لفظٌ واقعٌ موقع الخبر . ورُدّ على مذهب الأخفش بحذف المصدر وبقاء معموله ، وذلك عندهم ممتنع إذ هو بتقدير (أن) الموصولة مع الفعل والموصول لا يُحذف[٥٠] . فمع تمام المعنى في المثالين المذكورين بسدّ الحال مسدّ الخبر ، وهو ما ذكرته المدوّنة النحوية ، فإنّها توخّت إصلاحًا للّفظ كما ذكر ذلك ابن يعيش آنفا ؛ لأنّها وجدت إشكالًا في اللّفظ بحسب تعبيره ، وبحسب اعتقاد علماء هذه المدوّنة ، ولا حلّ لهذا الإشكال الذي غذّته الصناعة اللفظية إلاّ بالتقدير والتأويل والعجيب أنّ في هذا

التأويل الذي غايته إصلاح اللّفظ أكثرَ من حذف ، بل جُلُّ ما قدّروه محذوف ، فالمحذوف ظرفُ الزمان ومتعلّقهُ الخبر ، وكان التامّة وفاعلُها المستتر . فهل هذا إصلاح للّفظ أم تعقيد وإغماض ؟ ومع كل هذ الإصرار للمحافظة على الصناعة اللفظية ، فإنّنا لا نعدَم أن نجدَ من علماءِ هذه المدوّنة من المتقدّمين والمتأخرين ، من انتبه إلى أنّ هذا الانشداد للمحافظة على القالب الشكلي الذي فرضته أقيسة العلماء بعيدا عن المعنى ، ينتجُ مزيدًا من التكلّف في التأويل ، فنظروا إلى ظاهرِ الكلامِ وقُربهِ من المعنى وروحُ اللّغة ؛ لأنّ في اللّغة قرائن من داخلها ومن خارجها تدفع المتكلّم إلى الإيجاز والاختصار ، وتكون هذه القرائن بديلًا معنويا عمّا تخيّلته المدوّنة النحوية بأنّه محذوف ، وتقتضي الصناعة النحوية إعادته إلى الثابت ممّا تقرّر ، فرُوعيت الظروف والملابسات المحيطة بالنصّ ، ومنها حالُ المخاطبِ وثقافتهِ ، وموقفُ المتكلّم وفصاحته ، فيتمّ التعبير بأقصر ما يمكن من كلماتٍ بشرط وضوح المعنى وتمامه . فذهب هؤلاء العلماء إلى أنّ المبتدأ في المثالين المذكورين وما شابههما لا خبرَ له ؛ لأنّ المعنى تامّ من غير الاحتياج إلى الخبر ، لا في اللّفظ ولا في التقدير ، لسدّ الحال مسدّه ، والمخاطبُ قد فهمَ المراد بلا تقدير أو تأويل . فذهب ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) وابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) إلى أنّ المبتدأ لا خبرَ له هنا ؛ لأنّ الكلامَ تامُّ المعنى ، فالمبتدأُ بمعنى الفعل فلا تقدير في الكلام ، وهو على معنى ضربتُ أو أضربُ زيداً قائمًا ، فهو كقولهم : أقائمٌ الزيدان . الذي أغنى الفاعلُ فيه عن الخبرِ . فـ(أقائمٌ) في المعنى كالفعلِ والفعل لا خبرَ له . أي أنّ الكلامَ جاء مستقيمًا لأنّه في معنى: أيقومُ الزيدان ، فلم يتكلّفوا فيه تقديرَ الخبر [٥١] . وذهبَ ابنُ عصفور(ت٦٦٩هـ) المذهبَ نفسَهُ بعدمِ حاجةِ المبتدأِ هنا إلى خبر ؛ لأنّ الحالَ قد أغنت عنه ، وإنّما صحَّ أن تسدَّ الحالُ مسدَّ الخبر بحسب رأيه لأنّها بمنزلةِ الظرف في المعنى ، ألا ترى أنّه لا فرقَ بين قولك: ضَربي زيدًا قائمًا ، وضَربي زيدًا وقتَ قيامهِ ، فكلٌّ منهما سدَّ مسدّ الخبر وكلٌّ منهما على معنى (في) ، والظرفُ يسدُّ مسدّ الخبر ، وكذا الحال" [٥٢] ويبدو لي أنّ الأقرب إلى روح اللّغة أن نقول في هذه الأمثلة : إنّ الحالَ أغنت عن الخبرِ ؛ لأنّ بها تمام الكلام ، فلو سُئل المتكلّم عن كيفية ضَربِ زيدٍ لأجاب بلا تأخير: ضربي زيدًا قائمًا فلا يحتاج إلى تقديرٍ أو تأويلٍ لِيُبيّنَ خبرًا لم يُنطق به قطُّ ، ولا المعنى مُفتقرٌ إليه ، لاعتماده على ثقافة المخاطب وفهمه، وكذلك المخاطب ليس به حاجة إلى تقدير الخبر ، فالكلام تامّ المعنى كما تمّ معنى الكلام في قولهم : (أقائمٌ الزيدان) الذي أغنى فيه

الفاعل عن الخبر ، ولم يحتاجوا إلى تكلّف التقدير كما بيّنا ذلك آنفا ، فكذلك هنا ، وبذلك نتحرّر من ربقة الاستعباد إلى الصناعة اللفظية ، التي أوجبت إصلاح اللّفظ ، لاعتقادهم بفساده بسبب مخالفته أقيسة الصناعة اللّفظية ، فقادهم ذلك إلى التكلّف في التأويل ، لإعادة ما تحوّل من الكلام إلى الثابت المقرور وفقا لأحكام تلك الصناعة ، مع إيمانهم واعترافهم بتمام معناه.

٤. القول بتركيب (كأَنَّ) :

اتّفقَ علماءُ المدوّنةِ النحوية على أنّ المعنى الغالب على (كأنّ) هو التشبيه ، فنقول: كأنَّ زيدًا عمرٌو . وهذا التركيب مُتَحوَّلٌ عن أصل بحسب ما نصّوا عليه ، فقد مرَّ بتحوّلات حتى استقام على صورته النهائية . فأصله : زيدٌ كعَمْرٍو ، فزادوا فيه (إنَّ) لتوكيد الخبر فقالوا : إنَّ زيدًا كعَمرٍو ، ثُمّ أرادوا الاهتمام بمعنى التشبيه فقدّموا الحرف الدال عليه في أول الكلام عنايةً به ، فلمّا قدّموا الكافَ وهي جارّة لم يصحّ أن تباشر (إنَّ) لأنّها لا يعمل فيها ما كان قبلها ، ففتحوا همزة (إنَّ) فقالوا: كأَنَّ زيدًا عَمْرٌو . وعدّوا ما جرى على التركيب من تحوّلات من باب إصلاح اللّفظ . يقول ابن جني مبيّنا ذلك " ومن إصلاح اللّفظ قولهم : كأَنَّ زيدًا عَمْرٌو . اعلم أنّ أصل هذا الكلام : زيدٌ كَعَمْرٍو ، ثمَّ أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنَّ) فقالوا : إنَّ زيداً كعَمرٍو، ثمَّ إنَّهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدّموا حرفه إلى أوّل الكلام عنايةً به ، وإعلامًا أنّ عَقد الكلام عليه ، فلمّا تقدّمت الكاف وهي جارّة لم يجز أن تُباشر (إنَّ) لأنّها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحُها ، فقالوا : كأنّ زيدًا عَمْرٌو "[٥٣] .

وقد بَنوا ما جَرى من تحوّلات في التركيب على اعتقادهم بتركيب (كأنَّ) فهي مركّبة عندهم من كاف التشبيه و (إنَّ) كما رُكّبت الكاف مع (ذا) و(أي) ، والفرق أنّ الكاف في الأخيرتين زائدة بدلالة زوال التشبيه من كذا وأي بعد التركيب بخلاف (كأنَّ) . يقول ابن يعيش في ذلك : " فأمّا قوله . يعني صاحب المفصّل . رُكّبت الكاف مع أنّ كما رُكّبت مع ذا وأي ، فإنّ المراد الامتزاج وصيرورتهما كالشيء الواحد ، لا أنّها زائدة على حدّ زيادتهما فيهما ألا ترى أنّ التشبيه في (كأنّ) باقٍ ولا معنى للتشبيه في كذا وكأي "[٥٤] والمُتتبّع لما قيل في هذه المسألة يَلحظُ فيها أمرين : الأوّل : أنّ اللّافت للنظر فيما نصّ عليه ابن جني في كلامه المذكور آنفًا أنّ الغايةَ من إصلاحِ اللّفظ هنا غير متعلّقة باللّفظ وإصلاحه لمخالفته الصناعة اللّفظية ، كما هو المفهوم من غاية إصلاح اللّفظ التي ذكرناها فيما تقدّم من البحث وكما أكّدته المدوّنة النحوية ! بل غايته هنا المعنى فقوله: (ثمَّ أنّهم

بالغوا في توكيد التشبيه ، فقدّموا حرفه إلى أول الكلام عنايةً به ، وإعلاماً أنّ عقد الكلام عليه) تُبيّن علاقته بالمعنى والاهتمام به ، يؤكد ذلك ابن يعيش حين يوضّح الفرق المعنوي بين أصل التركيب والمتحوَّل عنه إذ يقول : " فإن قيل : فما الفرق بين الأصل والفرع في (كأنَّ) ؟ قيل : التشبيه في الفرع أقعد منه في الأصل ، وذلك إذا قلت : زيدٌ كالأسدِ، فقد بنيت كلامك على اليقين ثمَّ طرأ التشبيه بعدُ ، فسرى من الآخر إلى الأول ، وليس كذلك في الفرع الذي هو قولك : كأنَّ زيدًا أسدُ ، لأنّك بنيت كلامك من أوّله على التشبيه " [٥٥] فقوله أنّ التشبيه في الفرع أقعد منه في الأصل دلالة على إرادة المعنى فالمراد بـ(أقعد) أي : أقرب إلى التشبيه وأقوى ، بخلاف المعنى في الأصل الذي هو على اليقين . وهذا يؤكّد اضطراب مفهوم إصلاح اللّفظ عندهم وهو ما أكّدناه أثناء البحث ، فتارةً يُعرضون عن المعنى التامّ ، وينصبّ اهتمامهم على إصلاح اللّفظ لمخالفته قواعد الصناعة اللّفظية ، وتارةً يكون مفهومه عندهم منصبًّا على المعنى .

الآخر: قولهم بتركيب (كأنَّ) جعلهم يصطدمون بجملة من الموانع النحوية التي أكّدت المدوّنة النحوية نفسها الالتزام بها ممّا يُضعِفُ القول بتركيب (كأنَّ) ؛ ومن هذه الموانع أنّ الكاف حرفٌ عاملٌ ، وعمله الجرّ وليس حرفًا زائدًا ، ولابدّ للجارّ والمجرور من متعلّق ، وهذا المتعلّق لابدّ أن يكون فعلًا أو ما أشبَهَهُ ، أو ما أُوّل بما يُشبهه ، أو ما يُشير إلى معناه ، فإن لم يكن شيءٌ من ذلك موجودا قُدّر[٥٦] فالمعنى عندهم في نحو كأنّ زيدًا الأسدُ : إنّ زيدًا كالأسدِ ، وهذا وإن كان المعنى عليه ، فالكاف لها في التأخّر متعلّق وليس لها ذلك في التّقديم[٥٧] لذا قدَّر الزجاج الكاف اسماً بمنزلة (مثل) ، فَلَزِمَهُ أن يُقدّر له موضعًا ، فقدّره مبتدأ ، واضطرَّ إلى أن يُقدّر له خبرًا لم يُنطق به قطُّ ، ولا المعنى مُفتقرٌ إليه ، فقال : معنى " كأنّ زيداً أخوك " هو مثل أُخوَّةِ زيدٍ إيّاك كائن[٥٨] ونفى ابن جني أن يكون للكاف هنا متعلّق ؛ لمفارقته الموضعَ الذي تتعلّق فيه بالاستقرار ، ولا يُقدَّر له عاملٌ غيره ، لتمام الكلام بدونه ، على الرغم من ذهابه إلى أنّ ما بعد الكاف مجرورٌ بها [٥٩] وذهب جماعةٌ من النحويين إلى أنّ فتح همزة (أنَّ) لطول الحرف بالتركيب ، لا لأنّها معمولة للكاف كما قال ابن جني ؛ لأنّها لو كانت معمولة للكاف لكانت في موضع مصدر مخفوض بالكاف ، فيكون الكلام غير تامّ لأنّك حين تقول : كأنَّ زيدًا قائمٌ وأردت التقدير لقلت : كقيام زيدٍ ، فيحتاج إلى ما يُتمّ الجملة ، والإجماع على أنَّ " كأنَّ زيدًا قائمٌ " كلامٌ تامّ مستقلٌّ بنفسه ، وقد مضى أنّ الزجاج يراه ناقصًا[٦٠] ويرى آخرون أنّه لا موضع لـ (أنَّ) وما بعدها ؛ لأنَّ الكاف

و(أنَّ) صارا بالتركيب كلمةً واحدةً . وفيه نظر؛ لأنّ ذاك في التركيب الوضعي ، لا في التركيب الطاريء في حال التركيب الإسنادي [٦١] ورأى ابن هشام أنَّ المُخلّصَ من هذه الإشكالات القول ببساطة " كأنَّ "[٦٢] وهو قول بعض النحويين ومنهم صاحب كتاب رصف المباني الذي استدلّ بأكثر من دليل على بساطتها ، ومن هذه الأدلّة ما ذكرناه من موانعَ آنفًا ، وزاد على ذلك أنّ الكاف لا تتقدّر بالتقديم والتأخير في بعض المواضع فتقول : كأنّ زيداً قامَ ، وكأنّ زيدًا عندك ، وكأنّ زيدًا في الدار ، فلو كانت على التقديم والتأخير لكنت تقول : إنّ أصل ذلك إنَّ زيدًا كقامَ ، وإنّ زيدًا كعندك ، وإنّ زيدًا كفي الدار ، وذلك لا يجوز لأنّ الكاف الجارّة التي للتشبيه لا يصحّ دخولها إلاّ على الاسماء لا غير ، فدلّ ذلك على أنّها ليست مركّبة[٦٣] . فالقول ببساطة (كأنَّ) يحافظ على استقلال قولنا : كأنّ زيدًا الأسدُ ، لأنّه كلامٌ قائمٌ بنفسه غير متحوّل عن أصل . فالألفاظ في الأصل بسيطة ، والتركيب طاريء ، فالالتفات إلى الأصل أحسن ؛ إذ لا ضرورة توجبُ التركيبَ ولا قَطعَ بموجبهِ[٦٤] حتّى نضطّر إلى القول بإصلاح اللّفظ ، الذي جاء بخلاف مفهومه المعتاد هذه المرّة ، فكانت غايته هنا العناية بالمعنى وترسيخه والمبالغة فيه ، بعد أن كانت الغاية منه إصلاح اللّفظ بردّه إلى قواعد الصناعة اللّفظية . والمبالغة في معنى التشبيه وتوكيده لا يقتضي إجراء كل هذه التحوّلات ، إذ يمكننا القول : إنّ المعنى في (كأنَّ) إذا كانت بسيطة يُعطي من التشبيه والتوكيد ما تُعطيه (إنّ) و (الكاف) غير مركّبتين في قولنا " إنَّ زيدا كالأسدِ " وزيادة . يقول السيوطي عن (كأنَّ) : " وإنّما تُستعمل حيث يقوى التشبيه ، حتى يكاد الرائي يشكّ في أنَّ المشبّه هو المُشبّه به أو غيره ، ولذلك قالت بلقيس:{كأنّهُ هو}[النمل :٤٢] " [٦٥] فإذا كانت الكاف وهي حرفٌ واحد تدلّ على التشبيه فإنَّ الأداة (كأنَّ) البسيطة غير المركّبة تُستعمل حيث يقوى التشبيه ، إذ لا يخفى أنَّ زيادةَ المبنى تؤدّي إلى زيادةِ المعنى ، فضلًا على معنى التوكيد المستكنّ فيها لأنّها من أخوات (إنَّ) . فيكون التشبيه من جهة القوة على وفق التركيب المستعمل فقولنا : كأنّ زيدًا الأسدُ أكثر توكيدًا وأشدّ تشبيهًا من قولنا : إنّ زيدًا كالأسَدِ ، مع دلالة كلا التركيبين على توكيد التشبيه . على نحو ما هو الحال في التوكيد فقولنا: إنّ زيدًا لَمجتهدٌ ، أكثر توكيدا من قولنا : إنّ زيدًا مجتهدٌ ، مع دلالة كلا التركيبين على التوكيد . وبذا نكون قد تجنّبنا القول : بإصلاح اللّفظ ، الذي نتجَ عنه القول بتركيب (كأنَّ) ، بعد أن سبقه تكلّف انتقال الكاف إلى أوّل الكلام ، والاضطرار

إلى فتح همزة (إنَّ) ، وما يقتضيه من مخالفات نحوية تتناقض مع إصلاح اللّفظ .

الخاتمة ونتائج البحث:

١. من أساليب التقدير والتأويل عند النحويين العرب ما اصطُلح عليه بـ (إصلاح اللّفظ) وهو أسلوبٌ سلكه النحويون من أجل المحافظة على قواعد الصناعة النحوية بعد إزالة ما لحق باللّفظ من قُبحٍ وفسادٍ يَحصلُ غالبًا بسبب مخالفته قواعد الصناعة اللّفظية في بناء الجملة . بحسب تصوراتهم . فيعود بعد التقدير والتأويل مستقيمًا جاريًا على قواعد تلك الصناعة .

٢. اضطراب مفهوم إصلاح اللفظ عند النحويين ولاسيّما فيما يتعلّق بحفظِ المرتبةِ الإعرابية للألفاظ ، لتغليبهم اللّفظ على المعنى ، فالتحوّل في الرتبة جاء لغاية معنوية ، فالمعروف أنّ الإعراب يتبع المعنى وليس العكس . وكذلك تناقُض القول به في هذه المسألة مع الغاية التي ذكرها ابنُ جني من إيلاء العرب صدرًا صالحًا من ألفاظها بالتثقيف والإصلاح . فالعربُ لا تُصلِح بل تُقرُّ ما جاء متساوقًا مع الفطرة ، وحُسن المعنى وتوافق الإعراب معه . بل أرادوا من الإصلاح اختيارَ اللّفظِ الذي هو أخصُّ بالمعنى ، وأكشَفُ عنه وأتّم له ، وأحرى بأن يَكسبَهُ نُبلًا ويُظهرُ فيه مزيةً ، فقد أصلحوا من ألفاظهم وحسَّنوها ، وحَمَوا حَواشيها وهذَّبوها ، وصقلوا غُروبَها وأرهفوها ، وهذا ما ذكره الجرجاني وذكره قبله ابن جني نفسه.

٣. حَصْر ما أجازته المدوّنةُ النحوية في التحوّل من الثابت على مستوى التركيب النحوي باللّفظ فاعتذروا له (بإصلاح اللّفظ) ، ولم يتطرّقوا إلى المعنى ، الذي ربّما كان سببًا لهذه الإجازة لأغراض تتعلّق بملابسات الكلام ، ومراعاة المخاطب خوف اللّبس عليه .

٤. الحقيقة في مسألة الابتداء بالنكرة ، إذا كان الخبر ظرفاً أوجارًا ومجرورًا مختصّين ، ولا مسوّغ للابتداء بها إلاّ تقديم الخبر ، هي خلاف ما ذهبوا إليه ؛ فلا مدخلية لها بإصلاح اللّفظ ، إنّما تتعلّق بالمعنى . فالتقديم دائمًا غرضه المعنى ولا علاقة له بالبنية الشكلية . وأنّ ما نُسب للعرب فيها من إصلاحِ لفظٍ بسبب جفاء اللّفظ وفساده ، هو من وهمِ قائليه ، فلا جفاءَ ولا فسادَ في اللّفظ ، بل الذي دعا لوجوب تقديم الخبر هو مراعاة حال المخاطب ، ودفع توهّم الصفة وإلباسها في الخبر ، والذي ساعد على ذلك مجيء المبتدأ نكرة ، والإخبار عنه بظرف أو جارّ ومجرور مختصّين . وبناء على ذلك رأى ابن هشام أن تُدرس هذه المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر فذاك موضعها وليس موضعها مسوّغات الابتداء بالنكرة.

٥. توصّل البحث إلى أنّ الأقرب إلى روح اللغة أن نقول في مسألة سدّ الحال مسدّ

الخبر :إنّ الحال أغنت عن الخبر لأنّ بها تمام الكلام . فلو سُئل المتكلّم عن كيفية ضَربِ زيدٍ لأجاب بلا تأخير: ضربي زيدًا قائمًا ، فلا يحتاج إلى تقدير أو تأويل ليبيّن خبرًا لم يُنطق به قطُّ ، ولا المعنى مُفتقرٌ إليه ، لاعتماده على ثقافة المخاطب وفهمه، وكذلك المخاطب ليس به حاجة إلى تقدير الخبر ، فالكلام تامّ المعنى كما تمّ معنى الكلام في قولهم : (أقائمٌ الزيدان) الذي أغنى فيه الفاعل عن الخبر ، ولم يحتاجوا إلى تكلّف التقدير .

٦. : أكّد البحث اضطراب مفهوم إصلاح اللفظ في مسألة التشبيه بـ (كأنَّ) فإنّ الغاية من إصلاح اللّفظ فيها غير متعلّقة باللّفظ وإصلاحه لمخالفته الصناعة اللّفظية ، كما هو المفهوم من غايته وكما بيّنه القائلون به ، بل كانت غايته في هذه المسألة هو المعنى يدلّ عليه قول ابن جني : " ثمَّ أنّهم بالغوا في توكيد التشبيه ، فقدّموا حرفه إلى أول الكلام عنايةً به ،وإعلاماً أنّ عقد الكلام عليه " . ومعنى قوة التشبيه بـ(كأنَّ) البسيطة غير المركبة لا يستدعي تجشّم القول بإصلاح اللّفظ كما بيّنا خلال البحث .

٧. القول ببساطة (كأنَّ) في التشبيه يحافظ على استقلال قولنا: كأنّ زيدًا الأسدُ ، لأنّه كلامٌ قائمٌ بنفسه غير متحوّل عن أصل . فالقول ببساطتها لأنّ الألفاظ في الأصل بسيطة ، والتركيب طاريء ، فالالتفات إلى الأصل أحسن ؛ إذ لا ضرورة توجب التركيب ولا قَطعَ بموجبه حتّى نضطر للقول بإصلاح اللّفظ الذي نتج عنه القول بتركيب (كأنَّ) ، بعد أن سبقه تكلّف انتقال الكاف إلى أول الكلام ، والاضطرار إلى فتح همزة (إنَّ) ، وما يقتضيه من مخالفات نحوية تتناقض مع إصلاح اللّفظ .

٨. إنّ قوة التشبيه تكون بحسب التركيب المستعمل ، فقولنا : كأنّ زيدًا الأسدُ أكثر توكيدًا وأشدّ تشبيهًا من قولنا : إنّ زيدًا كالأسَدِ ، لبناء التركيب من أوّله على التشبيه بأداته البسيطة غير المركّبة الدالّة عليه ، مع دلالة كلا التركيبين على توكيد التشبيه . كما هو الحال في التوكيد ، فقولنا: إنّ زيدًا لَمجتهدٌ ، أكثر توكيدًا من قولنا : إنّ زيدًا مجتهدٌ ، مع دلالة كلا التركيبين على التوكيد . وبذا نكون قد تجنّبنا القول : بإصلاح اللّفظ.

هوامش البحث :

١. ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو :١٨٩
٢. ينظر الحدود في النحو :٣٨
٣. ينظر الخصائص : ٣١٧/١وشرح المفصل :١٨٠/١ وبحوث لغوية في الجملة العربية:١٦٦
٤. الخصائص:٣١٢/١
٥. ينظر على سبيل المثال شرح المفصّل: ١٨٠/١
٦. ينظر لسان العرب : (ثقف) ١١١/١
٧. نفسه: (صلح)٣٨٤/٧
٨. ينظر دلائل الإعجاز:٣٥
٩. الخصائص: ٢١٥/١. ٢١٦
١٠. ينظر الشواهد والاستشهاد في النحو : ١٩٥
١١. نفسه:١٩٥
١٢. البحوث والمحاضرات:٧١
١٣. ينظر شرح ابن عقيل: ٢٢٧/١
١٤. نفسه :٢٣٣/١
١٥. ينظر إعراب القرآن للنحاس:١٨٤/١
١٦. ينظر معاني القرآن وإعرابه:٧٧/١والحجة للقرّاء السبعة: ٢٦٨/١ومشكل إعراب القرآن : ١١٥/١ومغني البيب : ٢٨١/١وشرح المفصل: ١٩٧/١
١٧. ينظر الحجة للقراء السبعة:٢٦٩/١والمقتصد في شرح الإيضاح:٢٩٥/١وتفسير الكشاف:٤١/١وشرح المفصل:١٧٩/١.١٨٠
١٨. ينظر أمالي ابن الشجري:٤٠٦/١
١٩. ينظر المقتصد في شرح الإيضاح:٢٩٥/١وشرح المفصّل:١٧٩/١.١٨٠ ومغني اللبيب:٢٨١/١
٢٠. ينظر الحجّة للقراء السبعة : ٢٦٩/١
٢١. ينظر شرح التصريح: ١٩٠/١
٢٢. ينظر نتائج الفكر في النحو: ٤٢٩
٢٣. ينظر المفصّل:٢٤وأمالي ابن الشجري: ٤٠٦/١وشرح المفصّل:١٧٩/١وأمالي ابن الحاجب : ٨٢١/٢ وشرح التسهيل:٣٠١/١ وأوضح المسالك:١/ ١٨٥وشرح التصريح : ١٨٩/١
٢٤. ينظر دلائل الإعجاز:٥٢
٢٥. المقتصد في شرح الإيضاح: ٢٩٥/١
٢٦. ينظر الحجّة للقراء السبعة: ٢٦٩/١ وتفسير الكشاف: ٤١/١
٢٧. نفسه:٤١/١
٢٨. ينظر أمالي ابن الحاجب :٨٢٢/٢
٢٩. ينظر الحجّة للقراء السبعة : ٢٦٩/١
٣٠. ينظر شرح المفصّل: ١٨٠/١
٣١. ينظر مغني اللبيب : ٢٨١/١
٣٢. ينظر شرح التسهيل :٣٠١/١
٣٣. شرح المفصّل : ١٨٠/١
٣٤. ينظر شرح الرضي على الكافية :٤٠٩/٤
٣٥. الخصائص : ٣٠٠.٢٩٩/١
٣٦. نفسه : ٣١٧/١
٣٧. ينظر في نحو اللغة وتراكيبها:٩٠
٣٨. المقتضب :٣١١/٤
٣٩. المقتصد في شرح الإيضاح:٣٠٩.٣٠٨/١
٤٠. مغني اللبيب: ١٥٨/٢
٤١. شرح التصريح: ٢٠٩/١
٤٢. نفسه : ٢١٩/١
٤٣. ينظر شرح ابن عقيل : ٢٣٩/١
٤٤. المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٠٨/١
٤٥. ينظر مغني اللبيب : ١٥٨/٢. ١٥٩
٤٦. ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٢٤٠/١وشرح المفصّل :١٨٦/١وشرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٧٧وارتشاف الضرب:٣٦/٢
٤٧. شرح المفصل: ١٨٦/١
٤٨. ينظر شرح الرضي على الكافية:٢٧٧/١وشرح التصريح:٢٢٩/١
٤٩. ينظر شرح المفصل: ١٨٧/١
٥٠. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢٧٩.٢٧٨/١

٥١ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢٧٧/١
٥٢. ينظر شرح التصريح : ٢٢٩/١
٥٣. الخصائص: ٣١٩/١ وينظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٤٤٥/١ وشرح المفصل: ٥٩٣/٨ومغني اللبيب:٣٩٧/١. ٣٨٠
٥٤. شرح المفصّل: ٥٩٣/٨
٥٥. نفسه : ٥٩٣/٨
٥٦. ينظر مغني اللبيب : ٩٩/١
٥٧. ينظر رصف المباني : ٢٠٩
٥٨. ينظر مغني اللبيب : ٣٨٠/٢
٥٩. نفسه :٣٨٠/٢
٦٠. نفسه:٣٨٠/٢
٦١. نفسه :٣٨٠/٢
٦٢. نفسه :٣٨٠/٢
٦٣. ينظر رصف المباني : ٢٠٩
٦٤. نفسه : ٢٠٩
٦٥. ينظر الإتقان : ١٦/١

المصادر والمراجع :

١. الإتقان في علوم القرآن: لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) حيدر آباد ١٣٦١هـ .
٢. ارتشاف الضَرَب من لسان العرب : لأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني ، ط١،١٤٠٨هـ ـ١٩٨٧م .
٣. إعراب القرآن : لأبي جعفر أحمد النحّاس (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق د. زهير زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ط٢،١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م
٤. أمالي ابن الحاجب: لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار، الأردن ، دار الجيل ، بيروت . لبنان،١٤٠٩هـ .١٩٨٩م .
٥. أمالي ابن الشجري(ت٥٤٢هـ) : تحقيق د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١، ١٤١٣هـ ـ١٩٩٢م .
٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٥ مطبعة السعادة ، مصر١٩٦٧م .
٧. البحوث والمحاضرات : مجمع اللغة العربية في مصر(الدورة الحادية والثلاثون)١٩٦٥م.
٨. بحوث نحوية في الجملة العربية: د .عبد الخالق زغير عدل ، رند للطباعة والنشر ،دمشق ، ط١، ٢٠١١.
٩. تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٢٨هـ) اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلّق عليه خليل مأمون شيحا ، ط ١ ، دار المعرف ، بيروت . لبنان ١٤٢٣هـ. ٢٠٠٢ م .
١٠. الحجّة للقرّاء السبعة : لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث ، ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م .

١١. الخصائص : صنعة أبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) بتحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م .

١٢. دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) تحقيق محمود محمد شاكر، ط٣ مكتبة الخانجي ، القاهرة ،١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م .

١٣. رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢) تحقيق أحمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق ،١٣٩٥هـ . ١٩٧٥م .

١٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت٧٦٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م.

١٥. شرح التسهيل : لأبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، و د. محمد المختون ، هجر ، للطباعة والنشر،ط١ ، ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م.

١٦. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط١ ،١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م .

١٧. شرح الرضي على الكافية : لرضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ) من عمل يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس ، بنغازي ، ط٢، ١٩٩٦م.

١٨. شرح المفصّل : موفق الدين بن يعيش(ت٦٤٣هـ) تحقيق وضبط أحمد السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية، القاهرة . مصر، د. ت .

١٩. الشواهد والاستشهاد في النحو: عبد الجبار علوان النايلة، ط١، مطبعة الزهراء، بغداد١٣٩٦هـ . ١٩٧٦م .

٢٠. في نحو اللّغة وتراكيبها: د . خليل عمايرة ، عالم المعرفة ، جدة ، ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م.

٢١. لسان العرب : للإمام العلاّمة ابن منظور " ٦٣٠. ٧١١هـ" طبعة جديدة مصححة وملونة اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي دار إحياء التراث العربي . مؤسسة التاريخ العربي ، ط٣، بيروت . لبنان .

٢٢. مشكل إعراب القرآن : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ) تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار البشائر ، دمشق ، ط١ ، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م .

٢٣. معاني القرآن وإعرابه : لإبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١٠هـ) تحقيق د. عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٢٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) منشورات محمد بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان،ط١، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م .

٢٥. المفصّل في علم العربية : لجار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٢٨هـ) دار الجيل . بيروت.

٢٦. المقتصد في شرح الإيضاح : لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر ، العراق ،١٩٨٢م .

٢٧. المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٣٨٢هـ . ١٩٦٣م .

٢٨. نتائج الفكر في النحو : لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي (٥٨١هـ) تحقيق د. محمد ابراهيم البنا ، دار الرياض ، ط٢،١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .